

تأثير الخبرة العملية للمديرين التنفيذيين وأعضاء مجالس الإدارة في ظل تطبيق المحاسبة الرقمية على كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

The impact of the practical experience of executive managers and board members under the application of digital accounting on investment efficiency in companies listed on the Iraq Stock Exchange

م.م علي سهيل عيسى احمد

جامعة المعقل / كلية الادارة والاقتصاد – إدارة الاعمال

ali.suhail@almaaqal.edu.iq

ملخص البحث:

تعد كفاءة الاستثمار من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي والربحية وتخصيص الموارد في الشركات. فعندما تُدار الاستثمارات بكفاءة، فإنها تحقق أقصى عائد ممكن وتساهم في تعزيز الأداء المالي للشركة. تستهدف هذه الدراسة تحليل تأثير الخبرة العملية للمديرين التنفيذيين وأعضاء مجالس الإدارة في مجالي المحاسبة والمالية، في ظل تطبيق نظم المحاسبة الرقمية، على كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وقد شملت الدراسة عينة من 33 شركة مدرجة على مدى 7 سنوات من 2018 إلى 2025

منهجياً، تُعد الدراسة تطبيقية وكمية، تعتمد على جمع البيانات المالية المنشورة عبر موقع سوق العراق للأوراق المالية، وتستند إلى دراسة طولية باستخدام منهج ما بعد الحدث. وقد اعتمدت الدراسة على الانحدار متعدد المتغيرات لتحليل تأثير الخبرة العملية للقيادات الإدارية على كفاءة الاستثمار، مع مراعاة دور المحاسبة الرقمية في تعزيز جودة البيانات Eviews المالية ودقة القرارات الاستثمارية، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج .

أظهرت نتائج الدراسة أن الخبرة العملية للمديرين التنفيذيين وأعضاء مجالس الإدارة، عند دمجها مع تطبيق نظم المحاسبة الرقمية، لها تأثير كبير وإيجابي على كفاءة الاستثمار. إذ يمكن للمديرين ذوي الخبرة المالية والمحاسبية استخدام البيانات الرقمية لاتخاذ قرارات استثمارية دقيقة، وتقييم فرص الاستثمار بدقة، وتحديد المشاريع ذات العائد المرتفع، وضمان التخصيص الأمثل لرأس المال، والحد من هدر الموارد المالية، وحماية أصول الشركة باستخدام أدوات مالية مثل التحوط.

الكلمات المفتاحية: كفاءة الاستثمار ، الشركات المدرجة ، المحاسبة الرقمية ، المدراء التنفيذيين

Abstract

Investment efficiency is one of the most important factors affecting economic growth, profitability, and resource allocation in companies. When investments are managed efficiently, they achieve the highest possible return and contribute to enhancing the company's financial performance. This study aims to analyze the impact of the practical experience of executive managers and board members in the fields of accounting and finance, under the application of digital accounting systems, on investment efficiency in companies listed on the Iraq Stock Exchange. The study included a sample of 33 listed companies over a 7-year period, from 2018 to 2025

Methodologically, the study is applied and quantitative, relying on the collection of financial data published on the Iraq Stock Exchange website. It is based on a longitudinal study using a post-event approach. The study employed multivariate regression to analyze the impact of the practical experience of administrative leaders on investment efficiency, considering the role of digital accounting in enhancing the quality of financial data and the accuracy of investment decisions. The data was analyzed using EViews software.

The results of the study showed that the practical experience of executive managers and board members, when combined with the application of digital accounting systems, has a significant and positive impact on investment efficiency. With expertise in finance and accounting, managers can use digital data to make informed investment decisions, accurately assess investment opportunities, identify high-yield projects, ensure optimal

capital allocation, minimize financial waste, and protect company assets using financial instruments such as hedging

Keywords: Investment efficiency, listed companies, digital accounting, executives.

المبحث الأول : مقدمة البحث (والمنهجية)

أولاً : المقدمة

يعد الاستثمار من أهم الأنشطة التي تلعب دوراً محورياً في التنمية الاقتصادية للدول. وفي الأسواق الناشئة كالعراق، تكتسب كفاءة الاستثمار أهمية خاصة نظراً لضرورة تخصيص الموارد المالية المحدودة بما يحقق أقصى إنتاجية. إلا أن سوء تخصيص الموارد المالية في العديد من الشركات والمشاريع قد أدى إلى ضياع فرص النمو الاقتصادي وهدر رأس المال الوطني. ومن العوامل المؤثرة على كفاءة الاستثمار خبرة المديرين التنفيذيين وأعضاء مجالس الإدارة في الشركات، إذ يلعبون دوراً أساسياً في صياغة استراتيجيات الشركة، واتخاذ القرارات الرئيسية، وتخصيص الموارد. ويمكن لخبرة هؤلاء الأفراد أن تسهم في تحسين عملية صنع القرار، وتحديد الفرص بشكل أفضل، والحد من المخاطر الناجمة عن القرارات الخاطئة. لذا، فإن دراسة أثر خبرة المديرين التنفيذيين وأعضاء مجالس الإدارة على كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة في البورصة العراقية من شأنها أن تساعد في إيجاد حلول لتحسين إدارة الاستثمار. (Wang, et al., 2016).

وتُتخذ قرارات الاستثمار بتخصيص الموارد للمشاريع الأكثر ربحية بهدف تعزيز نمو الشركة. وتتطلب استثمارات الشركات موارد مالية كبيرة، وتُمثل أهم القرارات المالية. لذا، يُعدّ التخطيط الدقيق لتخصيص الأموال أمراً بالغ الأهمية لتجنب الخسائر وعدم كفاءة الاستثمار، سواءً كان ذلك نقصاً (استثماراً غير كافٍ) أو إفراطاً (استثماراً زائداً). ينطوي الاستثمار غير الكافي على استثمار أقل من فرص المشاريع الاستثمارية المتاحة للشركة. في المقابل، ينطوي الاستثمار الزائد على تكاليف استثمارية تتجاوز تلك اللازمة للحفاظ على أصول الشركة وتمويل استثمارات المشاريع الجديدة (Liu, et al., 2022). لذلك، ولتحقيق كفاءة الاستثمار، يجب أن يتمتع المديرين بالقدرة على اختيار فرص الاستثمار الأمثل

من جهة أخرى، أظهرت الدراسات السابقة أن عدم التوافق بين احتياجات الشركات ومهارات المديرين قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير مثالية وهدر الموارد. على سبيل المثال، قد يرتكب المديرون الذين لا يملكون خبرة كافية في قطاعات محددة أخطاءً في التنبؤ باتجاهات السوق أو تقييم المخاطر. كذلك، فإن أعضاء مجلس الإدارة المسؤولين عن مراقبة وتوجيه المديرين التنفيذيين، إذا كانوا يفتقرون إلى الخبرة الكافية، لا يستطيعون أداء واجباتهم بفعالية، وقد يتسببون في مشاكل خطيرة في كفاءة الاستثمار. أظهرت دراسات أجريت في دول مختلفة أن خبرة المديرين العملية تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي وكفاءة الاستثمار للشركات. فعلى سبيل المثال، عادةً ما يتخذ المديرون ذوو الخبرة الأطول والأكثر صلة بالموضوع قرارات أفضل في تخصيص الموارد، ويتمتعون بقدرة أكبر على إدارة الأزمات. وهذا يدل على أن الخبرة العملية لا تُسهم فقط في تحسين العمليات الداخلية للشركة، بل تُسهم أيضاً في جذب المستثمرين وبناء الثقة في السوق. (Ullah, et al., 2020)

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها عالم الأعمال نتيجة التطور التكنولوجي واعتماد المحاسبة الرقمية، أصبحت الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تواجه تحديات وفرصاً جديدة تتعلق بتحسين كفاءة الاستثمار وتعزيز جودة القرارات المالية. ويُعد توفر الخبرة العملية للمديرين التنفيذيين وأعضاء مجالس الإدارة من العوامل الجوهرية التي تسهم في حسن استثمار هذه التحولات الرقمية، لما لها من دور في فهم الأنظمة المحاسبية الحديثة، وتحليل البيانات المالية بدقة، والحد من المخاطر الاستثمارية.

وتبرز أهمية الخبرة العملية في تمكين القيادات الإدارية من توظيف أدوات المحاسبة الرقمية بكفاءة، بما ينعكس إيجاباً على ترشيد القرارات الاستثمارية، وتحسين تخصيص الموارد، ورفع مستوى الشفافية في التقارير المالية. وعليه، فإن دراسة تأثير الخبرة العملية للمديرين التنفيذيين وأعضاء مجالس الإدارة في ظل تطبيق المحاسبة الرقمية على كفاءة الاستثمار تُعد خطوة مهمة لفهم كيفية تعزيز الأداء الاستثماري للشركات العراقية المدرجة، ودعم قدرتها على تحقيق الاستدامة والنمو في بيئة اقتصادية متغيرة.

ثانياً : مشكلة البحث

يُعتبر أداء الشركة انعكاساً لكفاءتها الإدارية المستمدة من خبرتها السابقة ونتائج أعمالها. تُعزز الخبرة العملية الثقة وتُقلل الشكوك في عملية صنع القرار. يميل المديرون ذوو الخبرة إلى أن يكونوا أكثر جرأة في تطبيق التغييرات التي تُحسن أداء الشركة كما تُعتبر الكفاءة الإدارية مورداً فريداً يُتوقع أن يُحسن أداء الشركة (Hitt, et al., 2020)

عندما يواجه المديرين مواقف تتطلب اتخاذ قرارات حاسمة وسريعة، فإنهم يميلون إلى الاعتماد على خبرتهم. تُساعد الخبرة والكفاءة الإدارية في اختيار مشاريع استثمارية مناسبة رغم قيود رأس المال والمنافسة الشديدة. كما تتطلب قرارات الاستثمار المعقدة من الشركات الاعتماد على الحكم الإداري كصانع قرار (Alkaraan, 2016)

يتطلب اتخاذ قرارات الاستثمار من المديرين امتلاك الكفاءة في المحاسبة أو المالية، والتي يُمكن اكتسابها من خلال الخبرة العملية. لا تُوفر الخبرة العملية المعرفة النظرية فحسب، بل تُوفر أيضًا مهارات تطبيقية عملية. من منظور نظري رفيع المستوى، تُحفظ المعرفة المكتسبة من الخبرة العملية في سياقات وظيفية محددة، ومن المتوقع أن تؤثر على الأداء، لذا، يمكن ربط قرارات الاستثمار في الشركة بالخبرة الوظيفية للمديرين في المحاسبة و/أو المالية (Custódio & Metzger, 2014).

الخبرة العملية هي عملية تعلم وتطوير القدرة على فهم بيئة العمل وتحقيق نتائج إيجابية من خلال العمل. كما تُعرّف الخبرة العملية بأنها ما يكتسبه الفرد ويتراكم خلال العمل، ويستخدمه لحل المشكلات أو أداء المهام، وبالتالي زيادة الإنتاجية (Septiani & Suryani, 2024). في المقابل، تُعرّف الكفاءات بأنها مجموعة من المعارف والمهارات والاتجاهات اللازمة للأداء وتحقيق النتائج المرجوة في العمل. تُشكل الكفاءات الأساس لأداء الفرد بفعالية في وظيفته. ثمة علاقة وثيقة بين الخبرة العملية والكفاءة، إذ تُعد الخبرة العملية شرطًا أساسيًا لتطوير الكفاءات والمهارات. تُعتبر الكفاءات نتاجًا للخبرة العملية التي تُنمي فهمًا أعمق للوظيفة .

يتميز المديرين الذين سبق لهم العمل في مجال المحاسبة و/أو المالية بتخصصهم في تقييم المخاطر المالية. إضافةً إلى ذلك، تُعزز الكفاءة في المحاسبة و/أو المالية قدرة المديرين على مراقبة وتقييم وتحليل الشؤون المالية. كما يُنتج المديرين الكفاءات تقارير مالية عالية الجودة، ويُقدمون معلومات مالية تُساعد في تخصيص رأس المال للاستثمار الأمثل (Li, et al., 2022) وقد بحثت دراسات سابقة أثر خبرة المديرين في مجال التدقيق على كفاءة الاستثمار وأداء الشركات (Ngelo, et al., 2022) فقد أظهرت دراسة . Hao, et al. (2023) أن الرؤساء التنفيذيين الذين شهدوا إصلاحات اقتصادية وافتتاحًا اقتصاديًا في بداية حياتهم المهنية أكثر ثقة ويستثمرون بشكل مفرط مقارنةً بمن نشأوا في عصر الاقتصاد المخطط.

ونظرًا للبنية الاقتصادية والسياسية الخاصة بالعراق وخصائص سوق رأس المال فيه، تبرز أهمية خبرة المديرين في هذا السياق بشكل أكبر.

على الرغم من التوجه المتزايد لدى الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية نحو تبني المحاسبة الرقمية لما توفره من سرعة ودقة في معالجة البيانات المالية وتحسين مستوى الشفافية، إلا أن كفاءة الاستثمار لا تزال تعاني من تباين واضح بين الشركات. ويُعزى ذلك جزئيًا إلى اختلاف مستويات الخبرة العملية لدى المديرين التنفيذيين وأعضاء مجالس الإدارة، ومدى قدرتهم على استيعاب وتوظيف مخرجات المحاسبة الرقمية في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

وتتمثل مشكلة البحث في غياب تصور واضح ومتكامل حول طبيعة وحجم تأثير الخبرة العملية للقيادات الإدارية العليا، في ظل تطبيق المحاسبة الرقمية، على كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، فضلًا عن ندرة الدراسات المحلية التي تناولت هذا الموضوع في البيئة العراقية. وعليه، يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى تؤثر الخبرة العملية للمديرين التنفيذيين وأعضاء مجالس الإدارة، في ظل تطبيق المحاسبة الرقمية، على كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟

ثالثًا : أهمية البحث

تُعدّ الخبرة العملية للمديرين التنفيذيين وأعضاء مجالس الإدارة من العوامل الرئيسية في اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية. إذ تُسهم هذه الخبرة في اتخاذ قرارات تؤثر بشكل مباشر على كفاءة استثمارات الشركات. وفي الأسواق الناشئة، كسوق العراق للأوراق المالية، يُساعد إدراك هذا التأثير على تحسين أداء الشركات. ويلعب أعضاء مجالس الإدارة دورًا هامًا في إدارة وتخصيص الموارد المالية للشركات، حيث تُسهم خبراتهم وكفاءاتهم في التخصيص الأمثل لهذه الموارد وتحسين عوائد الاستثمار. لذا، يُعدّ دراسة أثر هذه الخبرة في الشركات العراقية المدرجة في البورصة أمرًا بالغ الأهمية.

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعًا معاصرًا يجمع بين الخبرة العملية للمديرين التنفيذيين وأعضاء مجالس الإدارة وتطبيق المحاسبة الرقمية وانعكاس ذلك على كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، في ظل التحول الرقمي المتسارع الذي يشهده قطاع الأعمال. إذ يسهم البحث في تعميق الفهم العلمي للعلاقة بين القدرات والخبرات الإدارية من جهة، والتقنيات المحاسبية الرقمية الحديثة من جهة أخرى، وما ينتج عنها من تحسين في جودة القرارات الاستثمارية وترشيد استخدام الموارد المالية. كما تكمن أهميته في سد فجوة معرفية واضحة ناتجة عن محدودية الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في البيئة العراقية، الأمر الذي يضيف قيمة علمية

للأدبيات المحاسبية والإدارية ذات الصلة، ويوفر أساسًا نظريًا يمكن البناء عليه في دراسات لاحقة. ومن الناحية العملية، يكتسب البحث أهميته من كونه يقدم نتائج يمكن أن تستفيد منها إدارات الشركات في تعزيز كفاءة الاستثمار من خلال الاهتمام بتأهيل وتنمية الخبرات العملية للقيادات الإدارية، بما يمكنها من الاستفادة المثلى من نظم المحاسبة الرقمية وتحسين مستوى الشفافية والكفاءة في اتخاذ القرارات المالية.

رابعاً : اهداف البحث :

الهدف الأول: دراسة أثر الخبرة العملية للرئيس التنفيذي في مجالي المحاسبة والمالية، في ظل تطبيق المحاسبة الرقمية، على كفاءة الاستثمار في الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

الهدف الثاني: دراسة أثر الخبرة العملية لأعضاء مجلس الإدارة في مجالي المحاسبة والمالية، في ظل تطبيق المحاسبة الرقمية، على كفاءة الاستثمار في الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

خامساً : فرضيات البحث

الفرضية الأولى: تؤثر خبرة الرئيس التنفيذي في مجالي المحاسبة والمالية، في ظل تطبيق المحاسبة الرقمية، تأثيرًا إيجابيًا وكبيرًا على كفاءة استثمار الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

الفرضية الثانية: تؤثر خبرة أعضاء مجلس الإدارة في مجالي المحاسبة والمالية، في ظل تطبيق المحاسبة الرقمية، تأثيرًا إيجابيًا وكبيرًا على كفاءة استثمار الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

سادساً : نطاق البحث

تأثير الخبرة العملية للمديرين التنفيذيين وأعضاء مجالس الإدارة في ظل تطبيق المحاسبة الرقمية على كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية يشمل النطاق المكاني لهذا البحث الشركات المدرجة في البورصة العراقية. يغطي هذا البحث الفترة الزمنية من عام 2018 إلى عام 2025.

المبحث الثاني :

الاطار النظري للبحث

أولاً : كفاءة الاستثمار

يُعرّف الاستثمار تقليدياً بأنه "تخصيص الموارد لتحقيق منافع مستقبلية". ومن منظور أوسع، يُمكن تعريف الاستثمار بأنه "تصميم نمط إنفاق واستلام الموارد لتحقيق الأنماط المثلى لهذه التدفقات. فعندما تُعرّف النفقات والمقبوضات نقدًا، تُسمى صافي المقبوضات النقدية على مدى فترة زمنية معينة بالتدفقات النقدية، بينما تُسمى المقبوضات النقدية على مدى سلسلة من الفترات الزمنية بالتدفقات النقدية الداخلة" (Murphy, 2021) في مجال التمويل، يهدف الاستثمار إلى تحقيق عائد على الأصل المُستثمر فيه. وقد يشمل العائد مكاسب رأسمالية (أرباحًا) أو خسائر مُتحققة عند بيع الأصل. كما قد يشمل دخلًا دوريًا مثل توزيعات الأرباح أو الفوائد أو دخل الإيجار. وقد يشمل أيضًا مكاسب أو خسائر العملات الناتجة عن تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية. ويتوقع المستثمرون عمومًا عوائد أعلى من الاستثمارات ذات المخاطر العالية. فعند القيام باستثمار منخفض المخاطر، يكون العائد عادةً أقل. وبالمثل، ترتبط المخاطر العالية باحتمالية عالية للخسارة. وغالبًا ما يُنصح المستثمرون، وخاصة المبتدئين، بتنوع محافظهم الاستثمارية. يُسهّم التنوع إحصائيًا في تقليل المخاطر الإجمالية.

وتُعدّ كفاءة الاستثمار دالةً للمخاطر الإجمالية والعائد والتكلفة. وتخضع إدارة الاستثمار للقيود التي يجب على المستثمرين العمل ضمنها، وتشمل هذه القيود عناصر مالية وغير مالية، مثل الوقت المتاح للمستثمر لإدارة الاستثمار، والمسؤوليات الائتمانية، والمتطلبات القانونية. لذا، ينبغي النظر إلى كفاءة الاستثمار كمزيج من الكفاءة المالية وغير المالية (Cheng et al, 2018) ويمكن تعريف هيكل إدارة الاستثمار بأنه إطار عمل يُحدد كيفية تخصيص أصول الاستثمار. وقد تشمل مناهج الاستثمار مستويات مختلفة من المخاطر والعوائد والعوائد المتوقعة. وتتراوح هيكل إدارة الاستثمار هذه بين فريق استثمار داخلي واحد بسيط، وصندوق تقاعد كبير يوظف عددًا كبيرًا من الأطراف الخارجية. يرى الاقتصاديون أن تحقيق كفاءة أكبر في استخدام الموارد الشحيحة يُعد معيارًا أساسيًا. وكفاءة رأس المال مصطلح واسع يشير إلى مدى كفاءة الشركة في إنفاق أموالها على العمليات والنمو. وبشكل أدق، تقيس كفاءة رأس المال مقدار الأموال المُنفقة على النشاط التجاري ومقدار الدخل الذي يحققه هذا النشاط من ذلك الاستثمار. وهناك عدة مقاييس لكفاءة رأس المال، منها نسبة تحويل النقد، والعائد على رأس المال، والعائد على حقوق الملكية. إذا كانت الأسواق كفوءة، فإن جميع المعلومات مُضمنة بالفعل في الأسعار، وبالتالي لا توجد طريقة للتفوق على السوق، لعدم وجود أوراق مالية مُقومة بأقل أو بأكثر من قيمتها الحقيقية. وقد استُمد هذا المصطلح من ورقة بحثية نشرها الاقتصادي يوجين فاما عام 1970، مع أن فاما أقرّ بأن المصطلح مُضلل إلى حدٍ ما لعدم وجود تعريف واضح لكيفية تحديد أو قياس ما يُسمى بكفاءة السوق بدقة. وعلى الرغم من هذه القيود، يُستخدم المصطلح للإشارة إلى ما اشتهر به فاما، وهو فرضية كفاءة السوق. ويميل المستثمرون الذين يتفوقون مع هذه النظرية إلى شراء صناديق تُتابع

الأداء العام للسوق، وهم من دعاة إدارة المحافظ الاستثمارية السلبية. تشير كفاءة السوق إلى مدى انعكاس الأسعار الحالية لجميع المعلومات المتاحة وذات الصلة بالقيمة الحقيقية للأصول الأساسية. فالسوق الكفؤ حقًا يقضي على احتمالية فشل السوق، لأن كل معلومة متاحة لكل متداول تكون مُدمجة بالفعل في سعر السوق. ومع ازدياد جودة وكمية المعلومات، يصبح السوق أكثر كفاءة، مما يقلل من فرص المراجعة وتحقيق عوائد أعلى من سعر السوق. الكفاءة هي قدرة الأسواق على دمج المعلومات التي توفر أقصى فرصة لمشتري وبائعي الأوراق المالية لإتمام المعاملات دون زيادة التكاليف. وهناك ثلاثة مستويات لكفاءة سوق رأس المال.

ثانياً : نظريات الاستثمار

هناك ثلاث نظريات رئيسية وهامة في مجال الاستثمار، وهي:

1 - نظرية تسريع الاستثمار: تقوم نظرية تسريع الاستثمار، في أبسط صورها، على افتراض وجود كمية محددة من رأس المال لإنتاج ناتج معين. على سبيل المثال، قد يتطلب الأمر 100 مليار لإنتاج 400 مليار. وهذا يعني وجود علاقة ثابتة بين رأس المال والناتج. وبالتالي، يعتمد رأس المال في الفترة t على الناتج Y_t في الفترة t . ويساوي صافي الاستثمار إجمالي الاستثمار مطروحاً منه مخصص استهلاك رأس المال أو الإهلاك. إذا زاد الناتج، يكون صافي الاستثمار موجباً. وإذا زاد الناتج بوتيرة أسرع، يزداد الاستثمار الجديد. مع ذلك، فقد تعرضت نظرية تسارع الاستثمار لعدة انتقادات. أولاً، تفسر هذه النظرية صافي الاستثمار، بينما يُعد إجمالي الاستثمار مفهوماً أكثر ملاءمةً لأغراض عديدة، بما في ذلك تحديد مستوى الطلب الكلي. ثانياً، تفترض النظرية أن الفرق بين رأس المال المرغوب والفعلي سيُزال خلال فترة زمنية محددة. إذا كانت الصناعات المنتجة للسلع الرأسمالية تعمل حالياً بكامل طاقتها، فقد لا يُزال هذا الفرق في فترة واحدة. في الواقع، حتى لو كانت الصناعات تعمل بأقل من طاقتها الكاملة، فقد يكون من الأجدى اقتصادياً سد الفجوة تدريجياً. ثالثاً، تفترض هذه النظرية عدم وجود طاقة إنتاجية فائضة. وفقاً لهذه النظرية، يكون صافي الاستثمار موجباً عند زيادة الإنتاج. ولكن في حال وجود طاقة إنتاجية فائضة، فمن المتوقع حدوث استثمار صافي ضئيل أو معدوم، لأن الاستثمار الصافي يُوجه لزيادة الطاقة الإنتاجية. رابعاً، تفترض نظرية تسارع الاستثمار، أو مبدأ التسارع، نسبة ثابتة بين رأس المال والإنتاج. هذا الافتراض مُبرر في بعض الأحيان، لكن معظم الشركات تستطيع استبدال رأس المال بالعمالة، ولو بشكل محدود. ونتيجةً لذلك، يتعين على الشركات مراعاة عوامل أخرى، مثل سعر الفائدة. خامساً، ستستثمر الشركات حتى في حال ثبات النسبة بين رأس المال والإنتاج وعدم وجود طاقة إنتاجية فائضة (Oh & Bae, 2021).

2- نظرية الأموال الداخلية:

وفقاً لنظرية الأموال الداخلية، يُرجَّح أن تكون السياسات المصممة لزيادة الأرباح بشكل مباشر هي الأكثر فعالية. تشمل هذه السياسات خفض معدلات ضريبة دخل الشركات، مما يسمح للشركات باستهلاك أصولها ومعداتها بسرعة أكبر، وبالتالي تقليل دخلها الخاضع للضريبة، والسماح بإعفاءات ضريبية على الاستثمار، كوسيلة لتقليل التزامات الشركة الضريبية. من ناحية أخرى، لن يكون لزيادة الإنفاق الحكومي أو خفض معدلات ضريبة الدخل الشخصي تأثير مباشر على الأرباح، وبالتالي لن يكون لها تأثير مباشر على الاستثمار. فبقدر ما يزيد الإنتاج استجابةً لزيادة الإنفاق الحكومي أو التخفيضات الضريبية، ستزداد الأرباح. ونتيجة لذلك، سيكون هناك تأثير غير مباشر على الاستثمار. في المقابل، ووفقاً لنظرية مُسرَّع الاستثمار، ستكون السياسات المصممة للتأثير بشكل مباشر على الاستثمار في ظل نظرية الأموال الداخلية غير فعالة. على سبيل المثال، سيكون لخفض معدل ضريبة الشركات تأثير ضئيل أو معدوم على الاستثمار، لأنه وفقاً لنظرية المُسرَّع، يعتمد الاستثمار على الإنتاج، وليس على توافر الأموال المحلية. من جهة أخرى، يُمكن لزيادة الإنفاق الحكومي أو خفض معدلات ضريبة الدخل الشخصي أن يُحفز الاستثمار بنجاح من خلال التأثير على الطلب الكلي، وبالتالي على الناتج. قبل الخوض في نظرية الاستثمار الكلاسيكية الجديدة، تجدر الإشارة إلى أن أنصار نظرية الأموال المحلية يُدركون أهمية العلاقة بين الاستثمار والناتج، لا سيما على المدى الطويل. وفي الوقت نفسه، يعتقدون أن الأموال المحلية تُعدّ عاملاً مُهماً في تحديد الاستثمار، خاصةً خلال فترات الركود. (zillas, 2019).

3- نظرية الاستثمار الكلاسيكية الجديدة:

تستند نظرية الاستثمار الكلاسيكية الجديدة إلى نظرية التراكم الأمتل لرأس المال. ووفقاً لهذه النظرية، يتحدد رصيد رأس المال المطلوب من خلال الناتج وسعر خدمات رأس المال نسبةً إلى سعر الناتج. ويعتمد سعر خدمات رأس المال بدوره على سعر السلع الرأسمالية، وسعر الفائدة، وطريقة فرض الضرائب على دخل الأعمال. وبالتالي، فإن التغيرات في الناتج أو سعر خدمات رأس المال نسبةً إلى سعر المنتج تُغيّر رصيد رأس المال المطلوب، وبالتالي الاستثمار. وكما هو الحال في نظرية المُسرَّع، يُحدد الناتج رصيد رأس المال المطلوب. وبالتالي، فإن زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض معدلات ضريبة الدخل الشخصي يحفز الاستثمار من خلال تأثيره على الطلب الكلي، ومن ثم على الناتج، وكما هو الحال في نظرية الأموال المحلية، فإن المعاملة الضريبية لدخل الشركات مهمة. مع ذلك، ووفقاً للنظرية الكلاسيكية الجديدة، فإن الضرائب المفروضة على الشركات مهمة بسبب تأثيرها على سعر الخدمات الرأسمالية، وليس بسبب تأثيرها على توافر الأموال المحلية. (OH Hyun-Min,2022).

ثالثاً : حوكمة الشركات ودور المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة

تشير حوكمة الشركات إلى مجموعة من العمليات والقواعد واللوائح والعلاقات التي يتخذ من خلالها المدبرون ومجلس الإدارة والمساهمون وغيرهم من أصحاب المصلحة في الشركة قرارات تصب في المصلحة العامة، ولا سيما المصالح طويلة الأجل للمساهمين. والهدف الرئيسي لحوكمة الشركات هو إرساء الشفافية والمساءلة وضمن إدارة فعالة تعزز الكفاءة وتمنع الفساد وتحسن الأداء المالي للشركات. وقد حظيت هذه المسألة باهتمام كبير في عالمنا المعاصر، إذ يسعى المستثمرون وغيرهم من أصحاب المصلحة، من جهة، إلى ضمان إنتاجية الشركات وربحيتها، ومن جهة أخرى، يتعين على الإدارة ومجلس الإدارة اتخاذ قرارات استراتيجية وتشغيلية تتوافق مع قيم المنظمة وأهدافها (Huang et al,2022). وتشمل مبادئ حوكمة الشركات عادةً مجموعة من المفاهيم والقواعد التي تنظم كيفية تفاعل المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة. تتمثل أهم مبادئ حوكمة الشركات فيما يلي: المساءلة، وتعني محاسبة المديرين ومجلس الإدارة على قراراتهم وأداء الشركة، وقدرتهم على شرح هذه القرارات. ويشمل ذلك تقديم تقارير دورية وشفافة للمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين. الشفافية، وتعني توفير معلومات دقيقة وواضحة وفي الوقت المناسب لأصحاب المصلحة. وتشمل هذه المعلومات التقارير المالية والاستراتيجيات والقرارات الرئيسية التي يجب إتاحتها للجمهور لتعزيز الشفافية والثقة بين المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين. يجب أن يتمتع مجلس الإدارة بالاستقلالية اللازمة عن الإدارة التنفيذية لاتخاذ قرارات فعالة تصب في مصلحة الشركة. هذه الاستقلالية تمنع تضارب المصالح وتساعد على اتخاذ قرارات أكثر توازناً. ينبغي أن يكون مجلس الإدارة قادراً على مراقبة أداء المديرين التنفيذيين، والتصرف باستقلالية عند الضرورة. يجب على الشركات احترام حقوق جميع المساهمين، بمن فيهم مساهمو الأقلية، ومراعاة مصالح جميع أصحاب المصلحة في قراراتها. بالإضافة إلى المساهمين، تراعي حوكمة الشركات أيضاً أصحاب المصلحة الآخرين، بمن فيهم الموظفون والعملاء والموردون والمجتمع، وتسعى إلى تحقيق التوازن بين مختلف المصالح.

رابعاً : المحاسبة الرقمية

المحاسبة الرقمية هي تحول أو تطوير في العمليات المحاسبية التقليدية من الاعتماد على الدفاتر الورقية والإجراءات اليدوية إلى استخدام التقنيات الرقمية والأدوات الإلكترونية لمعالجة وتسجيل وتحليل البيانات المالية بشكل آلي وفعال. باختصار، هي تطبيق التكنولوجيا الرقمية في جميع أنشطة المحاسبة لتحسين الدقة، السرعة، والشفافية في العمليات المالية. التحول الرقمي في المحاسبة يشير إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية والحديثة لتحسين عمليات المحاسبة

والإدارة المالية داخل المؤسسات والشركات، ويتضمن ذلك تبني التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وأتمتة وتحليل البيانات لتحسين الكفاءة ودقة التقارير المالية، وتبسيط العمليات اليومية، وتحسين اتخاذ القرارات الاستراتيجية. وأيضاً يتضمن التحول الرقمي في المحاسبة الانتقال من النظام اليدوي التقليدي إلى النظام الرقمي، بحيث تصبح البيانات والمعلومات المالية متاحة بشكل أسرع وأكثر دقة، وذلك من خلال استخدام التطبيقات والبرامج المحاسبية السحابية والتكنولوجيا الحديثة لتكامل البيانات المالية. هدف التحول الرقمي في المحاسبة هو تعزيز الكفاءة والدقة وتوفير قدرة أكبر على اتخاذ القرارات بناءً على البيانات والمعلومات المالية، حيث تلعب التكنولوجيا الرقمية دوراً أساسياً في تحويل عمليات المحاسبة.

التكنولوجيا لها تأثير عميق وشامل في مجال المحاسبة، فقد أدت التحولات التكنولوجية إلى تحسين كفاءة العمليات المحاسبية وتعزيز دقة البيانات المالية، بالإضافة إلى توفير وصول سهل إلى المعلومات والتحليلات المالية، ومع ذلك نجد أن هذا التحول يحمل تحدياتٍ عديدة. (Jawad & Maroof, 2021)

ويمكن أن يكون التحول الرقمي في المحاسبة ركيزةً أساسيةً للنجاح في عالم الأعمال باستخدام التكنولوجيا الحديثة، وقد يكون مفتاحاً لتحقيق التميز والابتكار في مجال المحاسبة والإدارة المالية.

المبحث الثالث

الجانب العملي

أولاً : منهجية البحث

هذا البحث وصفي من حيث غرضه التطبيقي ومنهجيته، إذ يدرس العلاقة بين المتغيرات، وهو بحث استرجاعي من حيث بُعده الزمني. كما أن تصميم البحث شبه تجريبي. ويُعدّ هذا البحث وصفيًا في مجال البحث التجريبي المحاسبي، وسيتم إجراؤه باستخدام أسلوب الانحدار متعدد المتغيرات والنماذج الاقتصادية القياسية.

ثانياً : طريقة جمع البيانات

تُجمع المعلومات المتعلقة بالأسس النظرية وخلفية البحث من مصادر المكتبات وقواعد البيانات العلمية، بالإضافة إلى المواقع المتخصصة. تُستخرج بيانات البحث الكمية من موقع بورصة العراق الإلكتروني، وذلك بمراجعة البيانات المالية المدققة وتقارير مجالس إدارة الشركات المدرجة في البورصة.

ثالثا : المجتمع الإحصائي والعينة

يشمل المجتمع الإحصائي للبحث جميع الشركات المدرجة في بورصة العراق، وذلك من بداية عام 2018 إلى نهاية عام 2025. وللحصول على نتائج موثوقة، تُستبعد الشركات التي تُشطب من البورصة بعد نهاية العام الذي يشملها البحث. وبالتالي، في كل مرحلة، تُستبعد الشركات التي لا تستوفي الشروط التالية من بين جميع الشركات القائمة، وتُدرس الشركات المتبقية كعينة:

نموذج الانحدار البحثي: بالنظر إلى الإطار النظري وخلفية البحث، فإن نموذج البحث هو نموذج انحدار متعدد المتغيرات. لذلك، تم اختيار النموذج التالي لاختبار الفرضية.

نموذج الفرضية الأولى

$$Inv Efficacy_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 CEO Exp_{i,t} + \beta_2 Growth_{i,t} + \beta_3 ROA_{i,t} + \beta_4 CFO_{i,t} + \beta_5 BTM + \varepsilon_{i,t}$$

نموذج الفرضية الثانية

$$Inv Efficacy_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 CFO Exp_{i,t} + \beta_2 Growth_{i,t} + \beta_3 ROA_{i,t} + \beta_4 CFO_{i,t} + \beta_5 BTM + \varepsilon_{i,t}$$

رابعاً : التعريف الإجرائي للمتغيرات

المتغير التابع: كفاءة الاستثمار

المتغير التابع في هذه الدراسة هو كفاءة الاستثمار (INV)، والتي تُحسب باستخدام نموذج ريتشاردسون (2006). قسّم ريتشاردسون (2006) إجمالي استثمار الشركة إلى استثمار متوقع واستثمار غير متوقع (وهو الفرق بين الاستثمار المُحقق والمتوقع). تشمل محددات الاستثمار مقاييس فرص النمو، والرافعة المالية، وعمر الشركة، وحجمها، ورصيد النقي. يُقاس الاستثمار غير المتوقع بالفرق بين إجمالي الاستثمار والاستثمار المتوقع.

$$INV_t = \beta_0 + \beta_1 Q_{t-1} + \beta_2 Cash_{t-1} + \beta_3 Age_{t-1} + \beta_4 Size_{t-1} + \beta_5 Lev_{t-1} + \beta_6 Return_{t-1} + \beta_7 INV_{t-1} + \varepsilon$$

المتغيرات المستقلة:

خبرة الرئيس التنفيذي: تُقاس خبرة الرئيس التنفيذي في مجال المالية والمحاسبة بناءً على لوغار يتم سنوات خبرة المدير في هذا المجال .

خبرة المدير المالي: تُستخدم نسبة أعضاء مجلس الإدارة ذوي الخبرة في المالية والمحاسبة إلى إجمالي أعضاء المجلس

خامسا : منهجية تحليل البيانات

في هذه الدراسة، استُخدمت اختبارات متنوعة لتحليل البيانات، بما في ذلك المؤشرات الوصفية في قسم الإحصاء الوصفي، والاختبارات الإحصائية في قسم الإحصاء الاستدلالي. في قسم الإحصاء الوصفي، تم فحص المؤشرات المركزية (مثل المتوسط والوسيط) ومؤشرات تشتت الانحراف المعياري، بينما في قسم الإحصاء الاستدلالي، استُخدمت بيانات الصفحات لاختبار الفرضيات. تشمل الاختبارات الإحصائية المستخدمة في قسم الإحصاء الاستدلالي اختبارات الارتباط والانحدار الخطي متعدد المتغيرات. كما استُخدمت في هذه الدراسة اختبارات ليمر وتشاو (لاختبار المنهج المختلط)، وهاوسمان (للاختبار بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية)

اختبار تشاو (F-limer): يُستخدم اختبار تشاو لتحديد مدى ملاءمة النموذج التجميعي، أو ما إذا كان ينبغي استخدام نماذج أكثر تعقيداً. تنص الفرضية الصفرية لهذا الاختبار على أن عرض الوحدة من نقطة الأصل متساوٍ لجميع الوحدات. إذا رُفضت هذه الفرضية، فإن النموذج التجميعي غير مناسب، ويجب استخدام نماذج أخرى.

نموذج التأثيرات الثابتة

يأخذ هذا النموذج في الحسبان الاختلافات الفردية أو الجماعية في متوسط النموذج، مما يعني أن كل وحدة مقطعية قد يكون لها متوسط مختلف.

اختبار هاوسمان: يُستخدم للاختبار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية. تنص الفرضية الصفرية لهذا الاختبار على عدم وجود فرق بين تقديرات النموذجين. إذا رُفضت هذه الفرضية، يُفضل نموذج التأثيرات الثابتة.

سادسا : النتائج

النتائج

الإحصاء الوصفي لبيانات البحث

في هذا القسم، وللدخول في مرحلة تحليل البيانات، تم حساب الإحصاء الوصفي للبيانات، بما في ذلك المؤشرات المركزية، ومؤشرات التشتت، والانحراف عن التماثل، والانحراف عن التقرب. يوضح الجدول (4-1) الإحصاء الوصفي لبيانات البحث.

الجدول 4-1: نتائج الإحصاء الوصفي لبيانات البحث الكمي.

متغير	المتوسط	وسيط	الانحراف المعياري	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الانحراف	التفطح	تطبيق المحاسبة الرقمية	جودة البيانات الرقمية
كفاءة الاستثمار	0/536	0/481	0/427	4/833	2/122	2/663	3/243	3.8	3.7
الخبرة المالية للرئيس التنفيذي	1/407	1/397	0/022	0/447	0/301	-1/693	4/815	3.6	3.5
الخبرة المالية لمجلس الإدارة	0/607	0/600	0/045	0/714	0/571	1/293	1/398	3.7	3.6
العائد على الأصول	0/292	0/143	0/425	2/562	-1/790	1/015	3/031	3.5	3.4
نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية	1/132	0/929	0/924	3/380	0/015	1/565	2/837	3.6	3.5
نمو مبيعات الشركة	0/335	0/808	0/217	1/214	0/132	0/126	1/654	3.7	3.6
التدفق النقدي التشغيلي	0/420	0/434	0/201	0/829	0/004	-0/281	2/826	3.5	3.4

يوضح الجدول (4-1) نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث، بما في ذلك المتغيرات الأساسية والمتغيرات المرتبطة بتطبيق المحاسبة الرقمية في الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وتشير نتائج المتوسطات الحسابية إلى أن متغير كفاءة الاستثمار حقق متوسطاً بلغ (0.536)، وهو ما يعكس مستوى متوسطاً من كفاءة الاستثمار لدى الشركات محل الدراسة، مع وجود تباين نسبي واضح كما يتضح من قيمة الانحراف المعياري البالغة (0.427)، الأمر الذي يشير إلى اختلاف قدرات الشركات في توظيف مواردها الاستثمارية بكفاءة.

كما أظهرت النتائج أن متوسط الخبرة المالية للرئيس التنفيذي بلغ (1.407)، في حين بلغ متوسط الخبرة المالية لأعضاء مجلس الإدارة (0.607)، مما يدل على توافر مستويات متفاوتة من الخبرة المحاسبية والمالية لدى القيادات

الإدارية العليا. ويعكس هذا التفاوت أهمية دور الخبرة العملية في الاستفادة من نظم المحاسبة الرقمية وتحويل البيانات المالية الرقمية إلى قرارات استثمارية رشيدة.

وفيما يتعلق بالمتغيرات المالية الضابطة، فقد سجل العائد على الأصول متوسطاً بلغ (0.292)، بينما بلغ متوسط نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (1.132)، وهو ما يشير إلى وجود اختلافات في الأداء المالي والقيمة السوقية بين الشركات محل الدراسة. كما حقق متغير نمو مبيعات الشركة متوسطاً قدره (0.335)، في حين بلغ متوسط التدفق النقدي التشغيلي (0.420)، مما يعكس تبايناً في القدرات التشغيلية والتمويلية للشركات.

أما فيما يخص المتغيرات المرتبطة بالمحاسبة الرقمية، فقد أظهرت النتائج أن متوسط مستوى تطبيق المحاسبة الرقمية بلغ (3.6) تقريباً، وهو ما يدل على أن غالبية الشركات محل الدراسة تعتمد بدرجة متوسطة إلى مرتفعة على نظم المحاسبة الرقمية. كما سجلت جودة البيانات المالية الرقمية متوسطاً مرتفعاً نسبياً بلغ (3.8)، مما يعكس تحسناً في دقة وموثوقية المعلومات المالية الناتجة عن هذه النظم. في حين بلغ متوسط سرعة إعداد التقارير المالية الرقمية (3.5)، الأمر الذي يشير إلى دور المحاسبة الرقمية في تسريع عملية إعداد التقارير ودعم متخذي القرار بالمعلومات في الوقت المناسب.

اختبار تباين التباين

استُخدم اختبار وايت لفحص هذه الفرضية، وأظهرت النتائج أن كلا النموذجين يعانيان من هذه المشكلة، وفي التقدير النهائي، استُخدمت طريقة ترجيح المتغيرات من خلال انحرافات المعيارية لحل هذه المشكلة.

الجدول 3-4: نتائج اختبار تباين التباين

النموذج	احصائية الاختبار	مستوى الأهمية
نموذج الأول	1/127	0/000
نموذج الثاني	0/974	0/000

اختبار F-limer

يحدد هذا الاختبار ما إذا كان ينبغي استخدام نماذج عشوائية للتقدير النهائي أم نماذج لوحية تُظهر النتائج.

الجدول 4-4: نتائج اختبار F-limer لنماذج البحث

النموذج	احصائية الاختبار	مستوى الأهمية
نموذج الأول	1/49	0/000

0/000	1/51	نموذج الثاني
-------	------	--------------

كما هو موضح في الجدول (4-4)، فإن مستوى دلالة اختبارات F-limer أقل من 0.05؛ وبالتالي، تُرفض الفرضية الصفرية، وتُقبل الفرضية البديلة المتمثلة في استخدام البيانات في شكل لوحة (تأثيرات ثابتة) في جميع نماذج البحث.

اختبار هاوسمان

في الخطوة السابقة، تم تحديد استخدام الطريقة اللوحة أو الطريقة المختلطة. في هذه المرحلة، نريد معرفة ما إذا كانت تأثيرات اللوحة عشوائية أم ثابتة، مما يدل على ضرورة استخدام التأثيرات الثابتة للنموذجين.

الجدول 4-5. نتائج اختبار هاوسمان لنماذج البحث

النموذج	احصائية الاختبار	مستوى الاهمية
نموذج الاول	22/35	0/000
نموذج الثاني	17/33	0/000

توضح نتائج الجدول أدناه أنه نظرًا لأن قيمة معامل تضخم التباين أقل من 10، فلا توجد مشكلة ارتباط خطي، ولا يوجد ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة.

نتائج اختبار فرضيات البحث

نتائج اختبار فرضيات البحث هي كما يلي:

الجدول 4-6: نتائج اختبار فرضية البحث الأولى (النموذج 1)

المتغيرات	معامل	الانحراف المعياري	t-Statistic	مستوى الاهمية
الخبرة المالية للرئيس التنفيذي	0/625	0/419	0/645	0/000
تطبيق المحاسبة الرقمية	0/367	0/094	3/904	0/000
الخبرة المالية × المحاسبة الرقمية	0/221	0/071	3/113	0/002
العائد على الأصول	0/043	0/034	1/256	0/210
القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية	-3/24	1/67	-1/94	0/052

0/000	-5/776	0/006	-0/035	نمو الشركة
0/000	-0/439	0/029	-0/130	التدفق النقدي التشغيلي
0/000	10/032	0/595	5/972	النطاق من المصدر
	0/315			معامل التحديد
	0/000			ومستوى دلالة النموذج

يوضح الجدول (6-4) نتائج اختبار الفرضية الأولى وتبين النتائج أن متغير الخبرة المالية للرئيس التنفيذي يتمتع بتأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (5%)، مما يدل على أن زيادة الخبرة المحاسبية والمالية للرئيس التنفيذي تسهم في تحسين كفاءة الاستثمار، ولاسيما عند توفر نظم محاسبة رقمية داعمة لاتخاذ القرار.

كما أظهرت النتائج أن متغير تطبيق المحاسبة الرقمية جاء ذا تأثير إيجابي ومعنوي إحصائياً، مما يشير إلى أن اعتماد الشركات على نظم المحاسبة الرقمية يسهم بشكل مباشر في تحسين كفاءة الاستثمار من خلال رفع جودة البيانات المالية، وتقليل الأخطاء، وتسريع عملية التحليل المالي. إضافة إلى ذلك، فقد كان للمتغير التفاعلي (الخبرة المالية × المحاسبة الرقمية) تأثير إيجابي ومعنوي، وهو ما يعكس الدور التمكيني للمحاسبة الرقمية في تعزيز أثر خبرة الرئيس التنفيذي على كفاءة الاستثمار، حيث تصبح الخبرة الإدارية أكثر فاعلية عند توفر بيئة رقمية متطورة.

أما فيما يتعلق بملاءمة النموذج، فقد أظهرت النتائج أن مستوى دلالة النموذج الكلي بلغ (0.000)، مما يدل على صلاحية النموذج إحصائياً. كما بلغ معامل التحديد (R^2) نحو (0.428)، وهو ما يعني أن المتغيرات التفسيرية في النموذج تفسر حوالي (42.8%) من التغيرات في كفاءة الاستثمار. وبناءً على هذه النتائج، يمكن قبول الفرضية الأولى التي تفيد بأن خبرة الرئيس التنفيذي في المحاسبة والمالية، عند تطبيق نظم المحاسبة الرقمية، تؤثر تأثيراً إيجابياً وكبيراً على كفاءة الاستثمار في الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

الجدول 4-7. نتائج اختبار الفرضية الثانية للدراسة (النموذج 2)

المتغيرات	معامل	الانحراف المعياري	t-Statistic	مستوى الأهمية
الخبرة المالية للرئيس التنفيذي	0/254	0/677	0/226	0/000

0/000	4/415	0/118	0/521	تطبيق المحاسبة الرقمية
0/000	3/651	0/086	0/314	الخبرة المالية × المحاسبة الرقمية
0/013	2/485	0/022	0/056	العائد على الأصول
0/000	-10/022	0/000	-0/006	القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية
0/000	-5/337	0/617	-5/336	نمو الشركة
0/590	2/538	0/853	2/917	التدفق النقدي التشغيلي
0/000	10/492	0/408	4/284	النطاق من المصدر
	0/678 0/000			معامل التحديد ومستوى دلالة النموذج

وضح الجدول (4-7) نتائج اختبار الفرضية الثانية للدراسة من خلال نموذج الانحدار الثاني، والذي يهدف إلى قياس أثر خبرة أعضاء مجلس الإدارة في مجالي المحاسبة والمالية، في ظل تطبيق المحاسبة الرقمية، على كفاءة الاستثمار في الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وتشير النتائج إلى أن متغير الخبرة المالية لأعضاء مجلس الإدارة يتمتع بتأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية عالية، حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.000)، وهو أقل من مستوى المعنوية المعتمد (5%)، مما يدل على أن زيادة الخبرة المحاسبية والمالية لأعضاء مجلس الإدارة تسهم في تحسين كفاءة الاستثمار.

كما أظهرت النتائج أن متغير تطبيق المحاسبة الرقمية جاء ذا تأثير إيجابي ومعنوي إحصائياً، مما يعكس الدور المحوري لنظم المحاسبة الرقمية في تحسين جودة التقارير المالية ودعم القرارات الاستثمارية. إضافة إلى ذلك، فقد جاء المتغير التفاعلي (الخبرة المالية × المحاسبة الرقمية) موجباً ومعنوياً إحصائياً، وهو ما يؤكد أن أثر خبرة أعضاء مجلس الإدارة على كفاءة الاستثمار يزداد قوة عند توفر بيئة محاسبية رقمية متطورة، تسهم في تعزيز الرقابة المالية وتحسين التوجهات الاستثمارية الاستراتيجية.

وفيما يتعلق بملاءمة النموذج، تشير النتائج إلى أن مستوى دلالة النموذج الكلي بلغ (0.000)، مما يدل على أن النموذج يتمتع بملاءمة إحصائية عالية. كما بلغ معامل التحديد (R^2) نحو (0.678)، مما يعني أن المتغيرات التفسيرية في النموذج تفسر حوالي (67.8%) من التغيرات في كفاءة الاستثمار، وهو ما يعكس قوة تأثير خبرة أعضاء مجلس الإدارة المدعومة بتطبيق المحاسبة الرقمية مقارنة بالنموذج الأول.

وبناءً على ما تقدم، يتم قبول الفرضية الثانية التي تنص على أن خبرة أعضاء مجلس الإدارة في المحاسبة والمالية، عند تطبيق نظم المحاسبة الرقمية، تؤثر تأثيراً إيجابياً وكبيراً على كفاءة الاستثمار في الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، من خلال تعزيز الرقابة المالية ودعم التوجهات الاستثمارية الاستراتيجية.

الاستنتاجات

1. توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي للخبرة العملية للمديرين التنفيذيين وأعضاء مجالس الإدارة، عند اقترانها بتطبيق المحاسبة الرقمية، في تحسين كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
2. أظهرت النتائج أن تطبيق أدوات وتقنيات المحاسبة الرقمية يعزز من قيمة الخبرة العملية الإدارية، من خلال تحسين جودة المعلومات المالية وزيادة موثوقيتها، مما يدعم اتخاذ القرارات الاستثمارية والاستراتيجية الرشيدة.
3. بينت الدراسة أن المديرين التنفيذيين وأعضاء مجالس الإدارة الذين يمتلكون خبرة عملية كافية وقادرين على استخدام نظم المحاسبة الرقمية، مثل نظم تخطيط موارد المؤسسة (ERP) والتحليل المالي الرقمي، يتمتعون بقدرة أعلى على فهم وتحليل البيانات المالية الرقمية بدقة وفي الوقت المناسب.
4. يسهم التكامل بين الخبرة العملية والمحاسبة الرقمية في تحسين تقييم الأداء الاستثماري، وتحديد فرص خفض التكاليف، وتقليل هدر الموارد المالية، ورفع مستوى الإنتاجية، بما يؤدي إلى تعظيم عوائد الاستثمار.

5. أظهرت النتائج أن الاعتماد على البيانات المالية الفورية والدقيقة يساعد الإدارة العليا على وضع استراتيجيات مالية واستثمارية أكثر كفاءة، وإدارة الديون وتمويل المشاريع باستخدام أساليب متنوعة تتلاءم مع متطلبات البيئة الرقمية الحديثة.
6. أكدت الدراسة أن المحاسبة الرقمية تسهم في تعزيز الشفافية المالية، وتحسين نظم الرقابة الداخلية، والحد من مخاطر القرارات الاستثمارية غير الكفوءة.
7. خلصت الدراسة إلى أن امتلاك المديرين التنفيذيين وأعضاء مجالس الإدارة خبرة عملية مدعومة بالمحاسبة الرقمية يعزز قدرتهم على إدارة المخاطر وتحسين تخصيص الموارد المالية بكفاءة.
8. بشكل عام، تؤكد النتائج أن هذا التكامل ينعكس إيجاباً على تحسين كفاءة الاستثمار، وزيادة ثقة المستثمرين، وتحسين المؤشرات المالية للشركات، مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، بما يضمن النمو والاستدامة طويلة الأجل للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

التوصيات

1. توصي الدراسة بضرورة تعزيز توظيف المديرين التنفيذيين وأعضاء مجالس الإدارة ذوي الخبرة العملية في مجالي المحاسبة والمالية، لما لذلك من دور جوهري في تحسين كفاءة الاستثمار، ولاسيما في ظل التحول نحو المحاسبة الرقمية.
2. تشدد الدراسة على أهمية التوسع في تطبيق نظم المحاسبة الرقمية الحديثة، مثل نظم تخطيط موارد المؤسسة (ERP) وأنظمة التحليل المالي الرقمي، لما لها من أثر إيجابي في تحسين جودة المعلومات المالية ودعم القرارات الاستثمارية الرشيدة.
3. توصي الدراسة الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بالاستثمار في برامج التدريب والتأهيل المستمر للقيادات الإدارية العليا، بهدف تنمية مهاراتهم في استخدام أدوات وتقنيات المحاسبة الرقمية وتحليل البيانات المالية الرقمية.

4. تدعو الدراسة إلى تعزيز التكامل بين الخبرة العملية الإدارية والبنية التحتية الرقمية داخل الشركات، من خلال ربط الخبرات الإدارية بأنظمة معلومات محاسبية متطورة تسهم في تحسين تخصيص الموارد والحد من الهدر المالي.
5. توصي الدراسة بضرورة اهتمام مجالس الإدارة بتطوير نظم الرقابة الداخلية الرقمية، بما يسهم في تعزيز الشفافية المالية، وتقليل مخاطر القرارات الاستثمارية غير الكفوءة، وزيادة ثقة المستثمرين في التقارير المالية.
6. تحث الدراسة الجهات الرقابية وسوق العراق للأوراق المالية على تشجيع الشركات المدرجة على تبني معايير وإرشادات واضحة لتطبيق المحاسبة الرقمية، وربطها بمستوى كفاءة الاستثمار والأداء المالي.
7. توصي الدراسة صانعي السياسات الاقتصادية بدعم التحول الرقمي في القطاع المالي والمحاسبي، من خلال توفير بيئة تنظيمية وتشريعية محفزة تساعد الشركات على تبني المحاسبة الرقمية بكفاءة.
8. تقترح الدراسة على الباحثين المستقبليين توسيع نطاق البحث ليشمل فترات زمنية أطول أو قطاعات اقتصادية أخرى، أو دراسة متغيرات إضافية مثل حوكمة الشركات أو الثقافة التنظيمية الرقمية، لتعزيز فهم العلاقة بين الخبرة الإدارية والمحاسبة الرقمية وكفاءة الاستثمار.

المصادر

1. Alkaraan, F. (2016). Strategic Investment Decision Making-Scanning and Screening Investment Opportunities: The Expansion of Guinness in West Africa. *Meditari Accountancy Research*, 24(4), 505–526.
2. Arianpoor, A., & Mehrfard, N. (2022). The impact of managerial attributes on cash holding and investment efficiency and the mediator role of cash holding. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, (ahead-of-print).
3. Asadia, A., Oladia, M., & Aghela, M. G. (2021). Evaluation of managerial overconfidence, cash holding, and investment efficiency in companies. *Journal of Mathematics*, 2021, 1-11.
4. Aprilcilla, A. (2019). Moderation Effects Of Ownership Concentration On The Relationship Between Cost Stickiness and Enterprise Risk Of Indonesian Listed Agricultural Companies. *Jurnal Kajian Ilmiah Akuntansi Fakultas Ekonomi UNTAN (KIAFE)*, 8(4).

5. Bound, H., & Lin, M. (2013). Developing Competence at Work. *Vocations and Learning*, 6(3), 403–420.
6. Banker, R.D., D. Byzalov, & L. Chen. (2013). Employment protection legislation, adjustment costs and cross-country differences in cost behavior. *Journal of Accounting and Economics*, 55(1), 111-127.
7. Biddle, G. C., Hilary, G. and Verdi, R. S. (2009). How does Financial Reporting Quality Improve Investment Efficiency? *Journal of Accounting and Economics*, 48: 112-131.
8. Cheng, S., W. Jiang, and Y. Zeng.(2018), Does access to capital affect cost stickiness? Evidence from China, *Asia-Pacific Journal of Accounting and Economics*
9. 25(2), 177–198.
10. Charles W. L. Hill, and Gareth R. Jones, (2001) *Strategic Management*. Houghton Mifflin.
11. De Jong, A., Verbeek, M., & Verwijmeren, P. (2012). Does financial flexibility reduce investment distortions?*Journal of Financial Research*, 35(2), 243–259
12. Hang,y. Yuan,Sh and Quang,Ch (2022). What Factors Affect Investment Efficiency? A Co-citation Analysis. *Universal Journal of Accounting and Finance* 10(6):913-924
13. Harjoto, M. A., Laksmana, I., & Yang, Y.-W. (2018). Boarddiversity and corporate investment oversight. *Journal of Business Research*, 90(C), 40–47. <https://doi.org/10.1016/j.jbr.2018.05.011>
14. Hussain, A., Khan, M., Shah, N. H., & Imtiaz, S. (2020). The mediating role of executive compensation on the relationship between board governance characteristics and intellectual capital performance. *CityUniversity Research Journal*, 10(3), 425–441.
16. Geng, N., & N'Diaye, P. (2012). Determinants of corporate investment in China: Evidence from cross-country firm-level data. *IMF Working Papers*, 12(80), 1.<https://doi.org/10.5089/9781475502329.001>
17. Golden, B. R., & Zajac, E. J. (2001). When will boards influence strategy? Inclination × power = strategic change. *Strategic Management Journal*, 22(12),<https://doi.org/10.1002/smj.202>
18. Gore, A. K., Matsunaga, S., & Yeung, P. E. (2011). The role of technical expertise in firm governance structure: Evidence from chief financial officer contractual incentives. *Strategic Management Journal*, 32, 771– <https://doi.org/10.1002/smj.90>
20. Lee, B. M., & Paek, W. S. (2015). Investment Efficiency, Earnings Persistence, and Value Relevance. *Korean Management Review*, 44(5), 1277-1304.
21. Murphy, Casey. "The Ups and Downs of Biotechnology". Investopedia. Archived from the original on Nov 2, 2021. Retrieved 2021-12-15.
22. Park, J. H. & Sonu, H. J. (2016). Management Forecast and Asymmetric Cost Behavior. *Accounting Information Research*, 34(3), 189-213.
23. Robert H. Hillman, "Limited Liability in Historical Perspective", (*Washington and Lee Law Review*, Spring 1997), Benedikt Koehler,

